بهدف السماح باستمرار المشاورات والتوصل إلى تفاهم يكون المفتاح

مفاوضات حادة في مجلس الأمن من أجل تحديد موعد جديد للتصويت

انتقلت الدول في مجلس الأمن الدولي، أمس إلى عملية التفاوض، بهدف التوصل إلى صيغة ترضي الطرفين المقدمين لمشروعي قرار بشأن تجديد مفاعيل القرار ٢٦٧٢ الخاص بآلية إيصال المساعدات عبر الحدود إلى شمال غرب سورية التي انتهت أمس، وهما «حاملا القلم» سويسرا والبرازيل ومن خلفهم الدول الغربية من جهة، وروسيا من جهة ثانية، بعد أن أخفق المجلس بالتوصل إلى إجماع حول آلية التمديد، وعمل على إرجاء التصويت على مشروع قرار جديد إلى وقت لاحق لم يكن محدداً حتى كتابة هذه السطور، لكن المصادر رجحت أن يتم التصويت في وقت متأخر من مساء أمس بعد إصرار دول حاملي القلم على تقديم مشروعهم الذي قد يحظى بفيتو روسي في حال لم يصل الجميع إلى صيغة توافقية.

ونقلت وكالة «أف ب» عن السفيرة البريطانية لدى الأمم المتحدة بربرا وودورد التي تتولى رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز قولها إن التصويت المقرر في العاشرة من صباح (أمس) تمّ تأجيله للسماح باستمرار المشاورات.

وأضافت: «نريد أن نبذل كل ما في وسعنا من أجل ٤,١ ملايين سوري بحاجة ماسة للمساعدة. لذا فإن المفتاح هو إيجاد تفاهم». بدورها، قالت السفيرة السويسرية باسكال بايريسويل المسؤولة مع نظيرها البرازيلي عن المشروع المدعوم أميركيا: «نعمل بجد لإيجاد تفاهم واضعين هدفاً واحداً في الاعتبار: الضرورة الإنسانية والاحتياجات على الأرض».

كما نقلت الوكالة عن مصدر دبلوماسي آخر، إن التصويت أرجئ «إلى أجل غير مسمّى»، فيما انتهت أمس الآلية التي تمّ تجديدها لستة أشهر في كانون الثاني الماضي.

وكان من المفترض أن يجري التصويت خلال الجلسة على مشروعي قرار أحدهما روسي يمدد آلية المساعدات لستة أشهر عبر معبر واحد، والآخر سويسري برازيلي مدعوم أميركياً ويدعو للتمديد لـ١٢ شهراً عبر ثلاثة معابر.

ويعكس إرجاء التصويت على مشروع قرار جديد سخونة المعركة الدبلوماسية في المجلس في ظل تباعد المواقف بين الجانب الغربي وبين دمشق وحلفائها في المجلس.

وتحدثت مصادر دبلوماسية في نيويورك أول من أمس لـ«الوطن»، عن الأجواء الحاضرة في أروقة المجلس قبيل ساعات من انتهاء مفعول القرار الأممي، وأكدت أن العملية التفاوضية ستحاول جسر المواقف المتباعدة بين الطرفين، وأن الوصول لصيغ توافقية للخروج بقرار متوافق عليه، محكوم بأمرين، وهما قدرة حاملي القلم على القيام بهذا الدور، والأمر الآخر استجابة الجانب الغربي للمشاغل السورية، وفي حال لم تتم الاستجابة سيكون «الوضع صعباً».

وشددت المصادر على أن أي مساومة خاصة بفتح معبري باب السلامة والراعي مرفوضة وغير قابلة للنقاش من قبل دمشق وحلفائها.

وبينت المصادر أن دمشق تؤكد حرصها على تحسين نَص القرار، ولاسيما ما يخص تعزيز مشاريع التعافي المبكر وتأكيد تفعيل آلية إدخال المساعدات عبر الخطوط، خاصة أن هاتين النقطتين مهمتان ولاسيما في مرحلة ما بعد الزلزال.

ونص القرار رقم ٢٦٧٢ الذي تم تبنيه من مجلس الأمن بإجماع أعضائه في التاسع من كانون الثاني الماضي على تمديد مفاعيل القرار الدولي رقم ٢٦٤٢ الذي صوت عليه المجلس في تموز من العام الماضي والقاضي بإدخال المساعدات الإنسانية إلى شمال غرب سورية عبر الخطوط ومعبر حدودي واحد مع تركيا هو باب الهوى شمال إدلب، إضافة إلى تنفيذ مشاريع التعافي المبكر في القطاعات الخدمية في سورية ولاسيما في مجال الكهرباء، الأمر الذي لا تزال دول الغرب تعرقله عبر رفضها إعادة إعمار ما دمره الإرهاب.

وكالات

من جلسة مجلس الأمن حول الاتفاق بشأن تجديد مفاعيل القرار ٢٦٧٢ الخاص بآلية إيصال المساعدات إلى شمال غرب سورية (عن الانترنت)

في خطوة غير مسبوقة وبخلاف القرارات والخطابات السابقة

برنامج الأغذية العالمي يبلغ «النصرة» بتخفيض مساعداته في شمال غرب سورية!

في خطوة غير مسبوقة، وجه برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة خطاباً لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي بخفض المساعدات الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها في شمال غرب سورية يبلغه فيه تخفيض المساعدات الإنسانية في تلك المناطق، وذلك خلافاً للقرارات والخطابات السابقة التي كانت ترسل إلى الشركاء المحليين للبرنامج من المنظمات العاملة هناك، الأمر الذي فسره مراقبون أنّ حجم التخفيض وآلية تطبيقه هي ما دفعت البرنامج – هذه المرّة – لمخاطبة «النصرة»، منعاً لحدوث أي توترات أو مضايقات للفرق الإغاثية على الأرض من المحتجين على هذا التخفيض.

ومطلع الشهر الجاري، أعلن برنامج الأغذية آلية تنفيذه قرار تخفيض المساعدات في عموم سورية إلى ما يقارب النصف.

وفي الجزء المتعلق بتنفيذ التخفيض في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية في شمال غرب سورية، وجّه مدير مكتب ومنسق الطوارئ لعمليات تلك المناطق في البرنامج ياني سوفانتو، خطاباً إلى عضو إدارة ما تسمى «الشؤون السياسية» في تنظيم «النصرة»، وما يسمى وزير التنمية والشؤون الإنسانية السابق فيما تسمى «حكومة الإنقاذ» التابعة للتنظيم، بحسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وجاء في الخطاب: «لقد فاقت الاحتياجات المتصاعدة في سورية جميع الموارد المتاحة ما جعل من المستحيل على برنامج الأغذية العالمي الحفاظ على مستواه الحالي من المساعدات الغذائية المنقذة للحياة».

وتابع: «اعتباراً من الشهر الحالي، سيضطر برنامج الأغذية العالمي إلى خفض ميزانيته بنسبة ٤٠ بالمئة وخفض المساعدة بمقدار ٢,٥ مليون من أصل ٥,٥ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سورية بكاملها، حيث يدعمهم البرنامج بالمساعدات الغذائية العامة في جميع أنحاء البلاد كل شهر».

وذكر الخطاب أن برنامج الأغذية يواجه فجوة في التمويل لبرنامج المساعدات الغذائية هذا العام، على الرغم من تلقيه مساهمات كبيرة للعمليات الإنسانية في سورية، ويرجع ذلك جزئياً إلى ارتفاع تكاليف الغذاء والتشغيل.

واعتبر البرنامج، أنه كان عليه أن يتخذ هذا الخيار الصعب الذي لا مفر منه لإعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إليه حتى لا تنفد موارد البرنامج بالكامل في تشرين الأول، وبالتالي سيتوقف البرنامج تماماً.

واعتبر سوفانتو، أنّ برنامج الأغذية، اضطر إلى تنفيذ هذه التخفيضات بعد استنفاد جميع الخيارات، بما في ذلك التخفيض التدريجي لوزن الحصة الغذائية، خلال العام الماضي، حيث أصبح توفير حصص أصغر خياراً غير قابل للتطبيق.

وعلى الرغم من إجراء هذا التخفيض، شدّد البرنامج على أنه سيظل أحد أكبر الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والإنعاش المبكر في سورية.

وأوضح البرنامج في خطابه، أنه من أجل مواصلة دعم الأشخاص الأكثر ضعفاً، من تموز إلى كانون الأول، سيقدم البرنامج فترة انتقالية هدفها: «تسهيل التحديات التي يواجهها الشركاء على الأرض، وإتاحة المزيد من الوقت للمستفيدين للتكيّف مع التخفيض».

وأشار البرنامج، إلى أنه اعتمد آلية لتقديم المساعدات في شمال غرب سورية خلال الفترة الانتقالية وهي: في المناطق الأكثر حاجة حسب تقييم قطاع الأمن الغذائي، سيستمر تلقّي المساعدة كل شهر (خارج المخيمات في شمال محافظة حلب وجبل سمعان بالريف الغربي للمحافظة، إضافة إلى مدينة الباب شرق حلب، ومعرة مصرين شرق إدلب).

وأضاف: إن باقي المواقع التي يغطّيها شركاء البرنامج ستتلقى مساعدات غذائية كل شهرين، بما في ذلك التحويلات القائمة على النقد (القسائم المالية البديلة عن السلة الغذائية).

وذكر أنه يحاول تخصيص الموارد لمواصلة توفير الخبز في المخيمات، حيث تُوزّع المساعدة العينية على أساس شهري حسب الموارد المتاحة.

وتوقّع البرنامج حدوث مخاوف أو توترات لدى الأشخاص الذين لن يتلقوا المساعدات، ما جعله يؤكّد أنه مستمر في التحقق وإجراء إعادة التقييم لأولئك الذين استُبعدوا أو تم تضمينهم خطأً.

وبحسب المواقع، اعتبر مراقبون أن خطاب البرنامج هذا، هو الأوّل من نوعه الذي يرسل إلى تنظيم «جبهة النصرة» (سلطة الأمر الواقع)، بخلاف القرارات والخطابات السابقة التي كانت ترسل إلى الشركاء المحليين للبرنامج من المنظمات العاملة في مناطق سيطرة التنظيمات الإرهابية شمال غرب سورية.

ورأوا، أنّ حجم التخفيض وآلية تطبيقه، هي ما دفعت البرنامج – هذه المرّة – لمخاطبة (سلطة الأمر الواقع)، متوقّعاً منها أن تسهم في منع حدوث أي توترات أو مضايقات للفرق الإغاثية على الأرض من المحتجين المتضررين من التخفيض الأخير.

وكالات

تفريغ حمولة آخر قافلة دخلت من معبر باب الهوى من تركيا أول من أمس قبيل اجتماع لمجلس الأمن حول تمديد آلية إدخال المساعدات عبر الحدود (أ ف ب)

خرجت في ١٥ مدينة وبلدة في إدلب وريف حلب

اتساع التظاهرات المندّدة بسياسات «النصرة» ومتزعمه الجولاني

في مؤشر إلى تصاعد حالة السخط والغضب الشعبي الكبيرة، تواصلت التظاهرات المندّدة بسياسات تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وزعيمه المدعو أبو محمد الجولاني لتشمل ١٥ نقطة احتجاجية في شمال غرب سورية.

وشهد عدد من المدن والبلدات بريفي إدلب وحلب ليل أمس الأول الأحد، خروج تظاهرات ضد انتهاكات تنظيم «النصرة» ومتزعمه الجولاني، مطالبةً برفع سقف الحريات ومحاربة الفساد والمحسوبية بعدما استشرت في مناطق سيطرة التنظيم، وذلك حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

وأوضحت المواقع، أن مئات المحتجين خرجوا ليلاً في نحو ١٥ مدينة وبلدة في شمال غرب سورية، وذلك رفضاً لما يقوم به التنظيم ومتزعموه من مداهمات ليلية وانتهاك لحرمات المنازل وترويع الآمنين.

وأضافت: إن تظاهرات شعبية خرجت في محافظة إدلب وقرى وبلدات كفر تخاريم ودير حسان ومخيم أطمة وكللي وترمانين بريف المحافظة، إضافة إلى تظاهرة شارك فيها نازحون من مدينة اللطامنة.

كما خرجت حسب المواقع، تظاهرات في ريف حلب في مدن وبلدات الأتارب وإعزاز والباب والسحارة وبابكة ومخيم ريف حلب الجنوبي وكفرة وصوران.

ووفقاً للمواقع، ردد المتظاهرون عبارات مندّدة بتنظيم الجولاني الذي شنّ مؤخراً حملة اعتقالات طالت ناشطين ومعارضين له في المنطقة ومنها: «جولاني ارحل عنّا»، و«أنت ما بتمثلنا».

كما طالب الأهالي برفع السطوة الأمنية لـ«النصرة» وأمنييه الذين باتوا يتحكمون في كل مناحي الحياة بإدلب وريفها بما فيها الاقتصاد، واحتجوا على تقييد الحريات والحدّ من حركة الإعلاميين والصحفيين الذين ينقلون صورة الأوضاع المأساوية بتلك المناطق.

ويواصل الأهالي في مناطق سيطرة «النصرة» في شمال غرب سورية مطالباتهم بإسقاط التنظيم ومتزعمه المدعو أبو محمد الجولاني نتيجة سياساته الإجرامية بحقهم عبر تظاهراتهم التي انضمت إليها النساء وأصبحت شبه يومية.

بموازاة ذلك، عثر سكان في قرية البوز جنوب مدينة تل أبيض بريف الرقة الشمالي أمس على جثة شاب عشريني عليها آثار تعذيب كان معتقلاً لدى ميليشيا «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي، حسب ما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية أمس.

ونقلت الوكالة عن مصدر من المنطقة تأكيده أن الشاب اعتقل قبل ثمانية أشهر أثناء محاولته الدخول إلى مناطق سيطرة «الجيش الوطني» لسلك طريق الهجرة نحو أوروبا، قادماً من الرقة.

وكالات

اليونان أطلقت سراح شرطي قتل أحد اللاجئين السوريين

تركيا تتعهد بإنهاء وجود المهاجرين غير الشرعيين خلال ٤ أو ٥ أشهر

تصاعدت عمليات ترحيل اللاجئين السوريين من تركيا خلال الأسابيع القليلة الماضية، مع اتخاذ السلطات التركية تدابير أكثر صرامة حيال ملف الهجرة، على حين أطلقت السلطات اليونانية سراح شرطي أطلق النار، أول من أمس، على لاجئ سوري (٢٠ عاماً) وتسبب بمقتله في مدينة لاريسا اليونانية.

وذكرت مواقع إلكترونية معارضة أن وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا، أعلن في مقابلة مع صحيفة «حرييت» التركية، أن أجهزة الأمن والشرطة التركية زادت عمليات التفتيش بشأن المهاجرين «غير الشرعيين» الأسبوع الماضي في ولاية إسطنبول بشكل خاص وباقي الولايات التركية بشكل عام.

وتعهّد كايا بإنهاء وجود المهاجرين غير الشرعيين في المدن التركية خلال ٤ أو ٥ أشهر، معرفاً المهاجرين غير الشرعيين بأنهم الأشخاص الذين دخلوا إلى تركيا بطريقة غير قانونية، أو أولئك الذين فضّلوا البقاء في البلاد رغم انتهاء تأشيرة إقامتهم، أو الذين يعملون من دون الحصول على تصريح.

وقال: «أجهزة الشرطة التركية ووحدات إنفاذ القانون تقوم بفحص جوازات السفر والهوية والوثائق في كل مكان داخل تركيا، وعند العثور على مهاجر غير نظامي يتم إرساله إلى مراكز احتجاز، حيث إنه يتم أخذ بصمات الأصابع، ومن ثم يتم تحويله إلى إدارة الهجرة» تمهيداً لترحيله.

وأعلن كايا إلقاء القبض على ١٥ ألف «مهاجر غير شرعي» خلال حزيران الماضي من دون الإشارة إلى جنسية المرحّلين، إلا أن العديد من الفيديوهات التي بثها ناشطون تؤكد أن عمليات الترحيل تستهدف بشكل رئيسي اللاجئين السوريين.

واشتكى العديد من اللاجئين السوريين مراراً من تصاعد عمليات الترحيل القسري في مختلف الولايات التركية تحت عنوان «العودة الطوعية».

في السياق، قال مصدر حقوقي: «الحملة ضد اللاجئين السوريين وغيرهم باتت جزءاً من عملية ومشروع إعادة مليون لاجئ سوري وفق ما تعهد به أردوغان في «خطاب النصر» على شرفة القصر الرئاسي بأنقرة».

على صعيد متصل، أطلقت السلطات اليونانية سراح شرطي أطلق النار، أول من أمس على لاجئ سوري يبلغ من العمر ٢٠ عاماً وتسبب بمقتله في مدينة لاريسا اليونانية بذريعة أن اللاجىء كان يقود سيارة مسروقة ولم يمتثل لأوامر الشرطة بالتوقّف، وعند محاولته الهرب اصطدم بأحد الجدران، ما دفعه إلى النزول من السيارة والهرب، إلا أن الشرطي أطلق عليه النار وأرداه قتيلاً.

وحسب صحيفة «سوزجو» التركية، نُقلت جثة الشاب السوري إلى معهد الطب الشرعي في لاريسا لإجراء التشريح الطبي، في حين مثل الشرطي (٤٥ عاماً) أمام المحكمة في لاريسا.

وبعد انتهاء الجلسة، أمس، قال ديموستينس جولاس – محامي الشرطي – في تصريح صحفي: «وفقاً للتقارير التي تلقيناها من النيابة، فُتح تحقيق في الحادث وأُطلق سراح موكلي، وسيظل حالياً حراً حتى يوم المحاكمة».

وكالات

تحذيرات من جفاف المصدر الوحيد لصهاريج المياه العاملة فيها وبريفها

مع مواصلة الاحتلال التركي قطعها.. مبادرة حكومية محلية لتأمين مياه الشرب لأهالي الحسكة

في ظل استمرار الاحتلال التركي الذي يستولي ويتحكم بمحطة مياه علوك عن طريق الميليشيات الموالية له، وقطعه مياه الشرب وحرمان مليون مواطن منها في المحافظة، أطلقت مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع مجلس مدينة الحسكة مبادرة «قطرة ماء» لتأمين مياه الشرب لأبناء المدينة، وذلك بالتزامن مع إطلاق تحذيرات، من جفاف الآبار السطحية التي تغذي الحسكة وريفها بالمياه الصالحة للشرب «خلال فترة شهر».

وتتضمن المبادرة تأمين ونقل المياه عبر صهاريج وتعبئتها للأهالي، حيث انطلقت عمليات التوزيع من محورة سمارة في مركز المدينة باتجاه القطاعات الأخرى في مركز المدينة، وذلك حسبما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء أمس.

وبين نائب محافظ الحسكة حسن شمهود، أن الحملة تأتي في إطار الجهود الحكومية المتواصلة لتأمين مياه الشرب لأبناء مدينة الحسكة وتخفيف معاناتهم، في ظل استمرار المحتل التركي بقطع مياه الشرب عن أبناء المدينة، حيث يتم التنسيق مع المنظمات الدولية المرخصة أصولاً والجمعيات الخيرية والهيئات الدينية لضمان استمرار المبادرة وفق الإمكانات المتاحة.

من جانبه، قال مدير الشؤون الاجتماعية والعمل إبراهيم خلف: إن «كل الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدينية استنفرت للمساهمة في تخفيف معاناة الأهالي وتأمين مياه الشرب، بإشراف من اللجنة الفرعية للإغاثة، وبالتعاون مع الجهات الحكومية المساهمة في المبادرة»، مبيناً أنه من المقرر أن يتم نقل وتوزيع بين ٣٠٠ و٤٠٠ متر مكعب يومياً، منها ٢٠٠ متر مكعب عن طريق مبادرة «قطرة ماء»، و٢٠٠ متر مكعب عن طريق مجلس مدينة الحسكة.

بدوره أشار رئيس مجلس مدينة الحسكة عدنان خاجو وفق «سانا»، إلى أن مجلس المدينة سيقوم بنقل وتأمين المياه عبر الصهاريج، وتعبئة خزانات الأسطح في المنازل وفق محاور محددة، مبيناً أن المجلس يسعى لاستمرار هذه المبادرة من خلال التنسيق مع الجهات المعنية والمنظمات الدولية لتقديم دعم إضافي، بغية حفر مزيد من الآبار في مركز المدينة للاستخدامات المنزلية.

جاء ذلك، في حين يواصل منسوب مياه آبار الحمة الواقعة على بعد نحو ٢٠ كم إلى غرب الحسكة والتي تعتبر المصدر الوحيد لصهاريج نقل المياه لسكان الحسكة وبلدة تل تمر بالانخفاض، مهدداً حياة نحو مليون نسمة، حسبما ذكرت وكالة «نورث برس» الكردية أمس.

وحذّر أحد الجيولوجيين المختصين بالمياه الجوفية ويدعى شيخموس درويش في تصريح نقلته الوكالة، من جفاف الآبار السطحية التي تغذي الحسكة وريفها بالمياه الصالحة للشرب، متوقعاً أن تجف الآبار «خلال فترة شهر»، ما يشير إلى «كارثة إنسانية وشيكة».

وكالات

إطلاق مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع مجلس مدينة الحسكة مبادرة «قطرة ماء» لتأمين مياه الشرب لأبناء المدينة (عن الانترنت)

تصاعد جرائم السرقة في مدينة الرقة نتيجة الفلتان الأمني في مناطق «قسد»

مع تصاعد حالة الفوضى والانفلات الأمني في مدينة الرقة التي تسيطر عليها ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» ارتفع منسوب جرائم السرقة التي أضحت حدثاً شبه يومي سواءً بالأسواق أم الأماكن العامة أو الأحياء السكنية حيث تتعرض المنازل والمحال بين الفينة والأخرى لسرقة وخلع وكسر من دون رادع أو جزاء صارم.

ونقلت مصادر إعلامية معارضة عن أحد سكان سكان حي «سيف الدولة» في مدينة الرقة ويبلغ من العمر ٥٥ عاماً أن محله في شارع القوتلي تعرض للسرقة بعد خلع أقفال البوابة الحديدية وتم سرقة مواد غذائية وميزان، وبعض الأواني الفارغة، ولم يتم معرف هوية اللصوص، ما اضطره هو وأصحاب السوق لتوظيف حارس ليلي دائم يجوب السوق بشكل مستمر مساءً لحراسة المحلات».

بدورها أكدت (ف. ع) من حي الدرعية أنه في الشهر الماضي دخل أحد اللصوص على منزل جار لها في حي الدرعية وأشهر سكيناً على رقبة صاحبة المنزل مطالباً إياها بالذهب والمال والجوالات، بينما أحس أحد أبنائها الذي طلب النجدة من الجوار، الذين قاموا بإلقاء القبض على اللص، الذي تبين أنه يتعاطى المخدرات، وقاموا بربطه على أحد أعمدة الكهرباء وجز شعره وتصويره، في خطوة لتأديب باقي اللصوص».

وفي حي الكراجات جنوب المدينة أوضح عدد من السكان أنه خلال اليومين الماضيين، أطلق الجوار النار على لص دخل منزلاً في الحي المجاور لبلدية الشعب، وتمت مطاردته بالسلاح الناري، لكنه لاذ بالفرار، على حين تم إصابة أحد اللصوص فجر أمس نتيجة إطلاق عيارات نارية بعد محاولته السرقة لمنزل في الحي، لكنه استطاع الهرب بعد قيام لصوص آخرين بنقله بسيارة كانت تنتظره أمام المنزل المستهدف.

وفي السادس والعشرين من الشهر الماضي، تحدثت شبكة «عين الفرات» المعارضة في تقرير لها عن انتشار جرائم السرقة بكل أشكالها ولاسيما «بطاريات السيارات» التي بات سارقوها لا يخشون العقوبة بسبب تعامل ميليشيات «قسد» معهم بالرشا والمحسوبية.

وبسبب انتشار البطالة والفقر وارتفاع أسعار المواد الأساسية فيها، تعيش مدينة الرقة حالة من الفلتان الأمني المتصاعد وانتشار غير مسبوق لكل أشكال السرقة وخاصة بطاريات السيارات، حيث أشارت الشبكة إلى أن هذه الحالة تنتشر بكثرة في الأسواق والبازارات الشعبية مثل سوق الجمعة المزدحم، إذ ينشغل أصحاب السيارات بالتسوق، كما سجلت عدة حالات في أحياء المدينة وخصوصاً في أوقات متأخرة من الليل.

ووفقاً للشبكة التي تعنى بنقل أخبار المنطقة الشرقية، فإن الفلتان الأمني والتعامل مع اللصوص بالمحسوبية (الواسطة) زاد من انتشار السرقات بشكل كبير، فالسارق لا يخشى ما تسمى «القوى الأمنية» التابعة لـ«قسد» ولا يهتم للعقوبة التي لا تزيد على أسبوعين سجن في حال تم الإمساك به، فبعض الرشا ومكالمة من «الواسطة» التي غالباً ما تكون مسؤولاً في «قسد» تنهي القضية ويعود اللص لعمله.

وكالات

الجيش استهدف «النصرة» بسهل الغاب وريف إدلب رداً على اعتداءاتهم

مصدر عشائري لـ«الوطن»: تحشيد الاحتلال الأميركي و«قسد» شرق دير الزور لإعادة فرض سيطرتهم أو للعبور إلى البوكمال والميادين

دمشق - موفق محمد
حماة - محمد احمد خبازي
دمشق - الوطن- وكالات

مع تواصل التحشيدات على خطوط التماس في ريف دير الزور الشرقي من قبل الجيش العربي السوري وحلفائه من جهة والاحتلال الأميركي وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» من جهة ثانية، رجح مصدر عشائري رفيع المستوى في دير الزور أن يكون هناك احتمالان الأول هو سعي الاحتلال و«قسد» إعادة «فرض سيطرتهم ونفوذهم لأنه لم يبق لهم سلطة في المنطقة التي يسيطرون عليها»، والثاني الاستعداد للعبور إلى مناطق سيطرة الجيش وحلفائه وخصوصا في الميادين والبوكمال.

وفي تصريح لـ«الوطن»، وصف المصدر العشائري التحشيدات المتقابلة على خطوط التماس من قبل الجيش وحلفائه من جهة والاحتلال الأميركي و«قسد» من جهة ثانية، بأنه «قوي جداً»، ولفت إلى أنه بالإضافة إلى التحشيد الذي يقوم به الاحتلال و«قسد»، فقد جلب الأول «خبراء أميركيين وهم يعملون منذ عدة أيام على تطوير المعابر النهرية المقابلة لمدينتي الميادين والشحيل» اللتين يسيطر عليهما الجيش العربي السوري.

وأوضح أن الأهالي في تلك المناطق مستاؤون جداً من هذه التحركات، لافتاً إلى أنه في صفوف تحشيدات الاحتلال و«قسد» هناك منقبون يخفون وجوههم.

وأوضح المصدر، أن سكان في المناطق التي يسيطر عليها الاحتلال وتجري فيها التحشيدات، ذكرت أن الهدف من ذلك هو إنهاء الفوضى، حيث يتهمون «مجلس دير الزور العسكري» الذي يتزعمه المدعو أبو خولة بافتعالها، وإعادة فرض سيطرتهم ونفوذهم هناك، حيث أزالوا الحواجز القديمة من المنطقة وأقاموا حواجز جديدة ونشروا فيها عناصر جديدة أيضاً مع سيارات كبيرة من نوع «همر».

وأوضح المصدر أن مواطنين آخرين في تلك المناطق، تحدثوا عن احتمال آخر وهو أن هدف الاحتلال و«قسد» من هذا التحشيد، هو «العبور» إلى مناطق سيطرة الجيش وحلفائه في شرق دير الزور والتي تعد أبرزها مدينتي الميادين والبوكمال، مشيراً إلى أنه إذا ما تم عبور الاحتلال و«قسد» فإن مجازر ستحصل، لكنه عاد وقال: «التوقعات بأن تحشيد الاحتلال الأميركي و«قسد» يراد منها إعادة فرض سيطرتهم ونفوذهم هناك لأنه لم يبق لهم سلطة في المنطقة التي تشهد فوضى عارمة بسبب خلافات بينهم، الاحتلال الأميركي وميليشيات «قسد» من جهة، و«مجلس دير الزور العسكري» من جهة ثانية.

وواصلت قوات الاحتلال الأميركي أمس إرسال تعزيزات إلى قواعدها بريف دير الزور، حيث أدخلت رتل آليات إلى الأراضي السورية، قادماً من العراق عبر معبر الوليد غير الشرعي بريف اليعربية أقصى شمال شرق البلاد، وفق موقع «أثر برس» الذي نقل عن مصدر خاص: إن رتلاً يضم ٣٠ آلية أغلبيتها تحمل تعزيزات عسكرية ولوجستية دخلت الأراضي السورية، مضيفاً: إنه «من المتوقع أن يتجه الرتل إلى القواعد الأميركية بريف دير الزور».

ويتزامن دخول التعزيزات العسكرية مع وصول تعزيزات عسكرية كبيرة لـ«قسد» وتحديداً ميليشيات «الأسايش» التابعة لها إلى ريف دير الزور، وذلك بطلب من الاحتلال الأميركي.

وقبل ثلاثة أيام ذكرت تقارير أن عملية تبديل جرت لقوات الجيش العربي السوري المنتشرة في ريف دير الزور الشرقي على خطوط التماس الفاصلة مع مناطق سيطرة «قسد» والاحتلال الأميركي في ريف محافظة دير الزور، وسط تصاعد التوتر بين القوات الروسية والاحتلال الأميركي شرق سورية.

وفي منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، دك الجيش بمدفعيته الثقيلة وراجمات الصواريخ، مواقع لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في سهل الغاب وريف إدلب، رداً على استهدافه بقذائف صاروخية قرية جورين ونقاط عسكرية بريفي حماة وإدلب.

وبيَّن مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة بريف حماة، دكت بالمدفعية مواقع الإرهابيين في القاهرة وخربة الناقوس والعنكاوي والسرمانية ودوير الأكراد بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين دكت وحدات الجيش العاملة بريف إدلب بالمدفعية والصواريخ مواقع الإرهابيين ونقاط تمركزهم في جسر الشغور، ومجدليا وكنصفرة وسفوهن وفليفل بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي.

وأوضح المصدر أن مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة»، كانت اعتدت ليل الأحد على قرية جورين بقذائف صاروخية ما أدى لارتقاء شهيد من الجيش وإصابة مدنين وعسكريين أسعفوا لمشفى السقيلبية الوطني لتلقي العلاج المناسب، كما اعتدت أمس على نقاط عسكرية بمحاور ريف إدلب الشرقي، وهو ما استدعى الرد عليها بكثافة نارية.

وفي البادية ذكر مصدر ميداني لـ«الوطن» أن الجيش زج بتعزيزات من عديده وعتاده في منطقة الميادين ببادية دير الزور الشرقية، لتكثيف عمليات تمشيطها من خلايا تنظيم داعش الإرهابي.

وأوضح أن الجيش أردى العديد من الدواعش خلال الأيام القليلة الماضية خلال تمشيطه قطاعات البادية الشرقية من فلولهم.

قوات للجيش الأميركي في مدينة الرميلان بريف الحسكة (أ ف ب – أرشيف)

صعدت بشكل غير مسبوق ضد مسلحي فصائل أنقرة شمال حلب

«قسد» تقتل ٥ منهم في عملية تسلل بريف عفرين وتقصف قاعدة للاحتلال التركي بإعزاز

حلب- خالد زنكلو

صعدت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» عبر ما تسمى «قوات تحرير عفرين» التابعة لها وبشكل غير مسبوق، عملياتها العسكرية ضد مسلحي فصائل أنقرة المنخرطين فيما يسمى «الجيش الوطني» في ريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي، في تحرك لافت يحمل دلالات عدة في مثل هذا التوقيت.

وبدا أن تسخين المشهد الميداني من طرف «قسد» في وجه الاحتلال التركي ومسلحي الفصائل التابعة لإدارة الرئيس رجب طيب أردوغان وفي أهم جبهات القتال بينهما شمالي حلب، يحمل في طياته تهديداً من الميليشيات بأنها ستواجه كل تصعيد حيالها بتصعيد مماثل بعد استهداف مقارها ومتزعميها، وفي جولة قصف جديدة، بمدفعية جيش الاحتلال التركي وطائراته المسيرة في الفترة التي أعقبت فوز أردوغان بانتخابات الرئاسة نهاية أيار الماضي.

وتمكنت «تحرير عفرين» ومن خلال عملية تسلل نفذتها أمس على محور بلدتي باصوفان– كباشين في ريف عفرين الجنوبي الغربي، من قتل ٥ مسلحين من فصيل «فيلق الشام» التابع لـ «الجيش الوطني» المدعوم من أنقرة.

وقالت مصادر معارضة مقربة من «الجيش الوطني» في عفرين لـ«الوطن»: إن متزعميه تلقوا صدمة كبيرة إثر نجاح تسلل «تحرير عفرين» إلى نقطة متقدمة لـ «فيلق الشام» عند خطوط التماس في المنطقة التي تشهد عمليات تسلل مشابهة كل فترة، وانسحابها من دون خسارة أي من مسلحيها.

وذكرت المصادر أن مسلحي «الجيش الوطني» استنفروا على طول جبهات القتال في ريفي حلب الشمالي والشمالي الشرقي لحمايتها من أي عمليات تسلل أو تنفيذ عمليات قصف، في انتظار تلقي الأوامر من أنقرة حول كيفية الرد على «قسد» وشدته وحدوده.

وبينت أن عملية التسلل تزامنت مع قصف «تحرير عفرين» بـ١٠ صواريخ «غراد» قاعدة البحوث العلمية للاحتلال التركي غربي مدينة إعزاز، حيث قتل أحد عناصر حراسة القاعدة الموكلة مهمتها لـ«الجيش الوطني» مع دمار جزء من السور الخارجي للقاعدة، من دون التأكد من وقوع إصابات لدى الجنود الأتراك داخلها.

وسبق لـ«تحرير عفرين» أن قصفت بالمدفعية والصواريخ الموجهة مرات عديدة قواعد الاحتلال التركي المنتشرة في ريفي شمال وشمال حلب، وقتلت وجرحت جنوداً لجيش الاحتلال ومسلحي فصائله، الأمر الذي استدعى رد جيش الاحتلال التركي بعنف على قرى وبلدات ريف حلب الشمالي أحد جيوب انتشار «قسد»، ومواجهات بين الفريقين بعد كل موجة تصعيد من أحدهما تجاه الآخر.

مصادر أهلية في بلدة الراعي الحدودية مع تركيا والتابعة لمنطقة جرابلس شمال شرق محافظة حلب، ذكرت لـ«الوطن» أن ليل الأحد الماضي شهد انفجار سيارة مفخخة، في البلدة قرب ورشة صيانة للسيارات، ما أدى إلى مقتل ٥ أشخاص وجرحى ١٠ آخرين بالقرب من خطوط التماس مع «قسد» المتهمة بعملية التفجير، التي تلتها عملية مماثلة في مدينة منبج شمال شرق حلب حيث انفجرت سيارة من طراز جيب وبداخلها أسلحة، أودت بحياة ٣ مسلحين بينهم متزعم مما يسمى «مجلس منبج العسكري» التابع لـ«قسد» ويسيطر على المنطقة.

في السياق ذاته، استطاعت «تحرير عفرين» السبت الماضي التسلل إلى نقطة عسكرية لفرقة الحمزة أو الحمزات التابعة لـ«الجيش الوطني» في محور بلدة جلبل بريف عفرين وقتلت مسلحاً منها وجرحت اثنين آخرين.

وجراء ذلك، توقع مراقبون للوضع الميداني في المناطق التي يسيطر عليها جيش الاحتلال التركي بمؤازرة «الجيش الوطني» شمال وشمال محافظة حلب، بأن تستمر «قسد» في التصعيد خلال الأيام المقبلة وأن تزداد حدة القصف التركي لمناطق هيمنة الميليشيا التي تريد القول إنها كسبت دعم واشنطن وقوات الاحتلال الأميركي شمال شرق البلاد بخضوعها التام لأوامره وأجندته لتغيير خريطة السيطرة في المنطقة الحيوية بتوسيع مناطق هيمنته في التنف عند المثلث الحدودي السوري– الأردني– العراقي والسعي لإغلاق الحدود السورية العراقية، وفق قول المصادر لـ«الوطن».

قولاً واحداً

تحسين حلبي

صحف الكيان الإسرائيلي تكشف المستور رداً على بايدن

... من إلغاء هذا الأمر في نيسان الماضي والكف عن البحث عنه وأعلن أن «عائلة بايدن تريد إسكاته ومنعه عن نشر ما يعرفه عن عمليات فساد تورط فيها الرئيس وشقيقه جيم وابنه هانتر» وأضافت الصحيفة: إن لوفت «اتهم مسؤولين في وزارة العدل الأميركية بمحاولة رشوته لإسكاته» ويكشف المحامي الإسرائيلي موردخاي تسيفين الذي مثل لوفت منذ اعتقاله في لارنكا لصحيفة «يديعوت احرونوت» العبرية أن «المعلومات التي يعرفها لوفت تدين هانتر إذا أدلى بشهادات وأن الحزب الديمقراطي نفسه كان من مصلحته بعد انتخاب بايدن رئيساً عام ٢٠٢٠ أن يختفي لوفت بأي طريقة»، وهو اختفى حقاً إلى أن قرر نتنياهو إخراج لوفت إلى الساحة بهذه الطريقة، وتكشف الصحيفة الإسرائيلية أن «لوفت لديه وثائق يتهم فيها الرئيس بايدن بالحصول على دفعات مالية من أفراد لهم صلات بالمخابرات الصينية العسكرية وأن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأميركي «إف بي آي» كان لديه جاسوس تمكن من الحصول على معلومات سرية ذات صلة بما كشفه لوفت».

وذكرت الصحيفة أن: «لوفت كشف أن جو بايدن حضر اجتماعاً في فندق «فور سيزنز» في واشنطن بصحبة ابنه هانتر ومسؤولين من شركة تديرها الصين للطاقة بشكل غير مباشر وتقرر خلاله أن تدفع الشركة ١٠٠ ألف دولار شهرياً لهانتر و٦٥ ألفاً لجيم بايدن شقيق جو بايدن».

يبدو من هذه المعطيات أن الكيان الإسرائيلي احتفظ بالبروفيسور لوفت لمثل هذه اللحظة بعد أن استخدمه عام ٢٠١٩ لمصلحة ترامب في أثناء حملته الانتخابية ضد جو بايدن المرشح المنافس له وحين فاز بايدن عام ٢٠٢٠ احتفظت تل أبيب بورقة لوفت لابتزاز بايدن في قضية التحقيق الجنائي مع ابنه واشتراكه بها في أي وقت تريده.

ومن المتوقع أن تتحول هذه الفضيحة التي تبنتها وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى كرة ثلج تزداد حجماً بحسب مصلحة الحزب الجمهوري ومرشحه للرئاسة أمام مرشح الحزب الديمقراطي.

الرئيس الأميركي السابق ترامب كان قد أبدى غضبه من نتنياهو بعد فوز بايدن وقال للصحافة في ذلك الوقت إن «نتنياهو تخلى عنه وفضل أن يفوز بايدن حين قدم له الدعم وحضر إليه لالتقاط الصور المشتركة في أثناء حملته الانتخابية».

وكأن ترامب يفضح أنه كان موعوداً من نتنياهو باستغلال ما ذكره لوفت عام ٢٠١٩ عن عائلة بايدن لتشديد الحملة على بايدن لكن نتنياهو «خيب أمله».

مخطط إسرائيلي لتجريف قرية عين فيت المهجّرة في الجولان السوري المحتل

المقت لـ«الوطن»: محاولة لطمس المعالم والهوية السورية وتزوير التاريخ والجغرافيا

منذر عيد

أكد الأسير المحرر صدقي المقت رفض أهالي الجولان العربي السوري لمشروع الاحتلال الإسرائيلي تجريف ما تبقى من منازل قرية عين فيت المهجرة وتحويلها إلى موقع عسكري لقواته، موضحاً أن الاحتلال يعمل طوال الوقت على طمس أي معالم عربية سورية في الجولان المحتل، ويعمل على «عبرنة» وتزوير أسماء القرى، وتزوير التاريخ والجغرافيا والحقائق، مشدداً على أن الاحتلال سيحاسب على كل شيء، والقرى ستعود إلى سكانها وسيعودون إليها عندما يتحرر الجولان.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» عبر «واتس أب» قال المقت أمس: «أهالي الجولان رافضون للاحتلال بكل وجوده ومستوطناته وثكناته العسكرية، ولجميع جرائم المحتل بتهجير سكان الجولان عام ١٩٦٧ وتدمير قراهم».

وأوضح أن قرية عين فيت هي واحدة من ١٥٠ قرية تم تهجير سكانها وتدميرها، وهي مهجّرة وخالية من السكان بفعل الاحتلال منذ ١٩٦٧ ومنازلها متصدعة، وأن هذا الأمر يتحمله الاحتلال.

وجدد المقت التأكيد بأن الجولان المحتل أرض سورية، ولقرية عين فيت سكانها، موضحاً أنها كانت تعج بكل مظاهر الحياة، وهي تقع إلى جانب القرى التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي، وهي قريبة من قرية عين قنية المحتلة.

وتابع: «نرفض جميع إجراءات الاحتلال وسيأتي يوم سيحاسب المحتل على جرائمه، وسيأتي يوم تتحرر فيه عين فيت ويعود لها أهلها لتعود لها حياتها الطبيعية الهادئة الهانئة، وفي السنوات الماضية كان أهالي الجولان يزورون تلك القرية المهجّرة ويقضون أوقات جميلة فيها، علنا نستعيد جزءاً مما كانت عليه هذه القرية».

وأكد المقت أن الاحتلال الإسرائيلي يعمل طوال الوقت على طمس أي معالم عربية سورية في الجولان المحتل، فعمل على تهجير السكان عام ٦٧، وعلى إزالة قرى بشكل كامل، وأقاموا على أنقاضها مستوطنات، حيث أنشؤوا على أنقاض عين فيت مستوطنة سموها «آفيق»، حيث يعملون على «عبرنة» وتزوير الأسماء، وتزوير التاريخ والجغرافيا والحقائق.

وقال: «الاحتلال سيحاسب على كل شي، والقرى ستعود إلى سكانها وسيعودون إليها عندما يتحرر الجولان».

ولفت المقت الانتباه إلى أن الاحتلال الإسرائيلي عمل على تهجير جزء من سكان الجولان السوري المحتل بعد عام ٦٧ وصدور القرار ٢٤٢ وبعد وقف إطلاق النار وبعد أن ارتسمت خطوط الهدنة، حيث جرى تهجير منظم.

وختم المقت: «الاحتلال يدّعي زوراً أنه وجد الجولان خالياً وهذه أكبر كذبة، الجولان لم يكن خالياً، كان مليئاً بالسكان وما زالت الشواهد موجودة، ووثائق المحتل التي أفرج عنها في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ تؤكد أن المحتل هجّر السكان بعد الحرب وبعد إطلاق وقف النار، وهي جريمة حرب، وعملية تطهير عرقي لإفراغ الجولان من سكانه».

ويؤكد أهالي الجولان السوري المحتل على الدوام صمودهم بمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته وإجراءاته القمعية والتعسفية بحقهم وبحق أرضهم، مشددين على تمسكهم بهويتهم العربية السورية وانتمائهم الراسخ والأصيل للوطن وثقتهم بعودة كل ذرة من ترابه.

ويشكل المخطط الإسرائيلي تجريف ما تبقى من منازل قرية عين فيت المهجرة وتحويلها إلى موقع عسكري لقواته انتهاكاً جديداً لقرارات الأمم المتحدة، وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ الذي يؤكد أن جميع إجراءات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري المحتل ملغاة وباطلة.

ودمر الاحتلال عين فيت التي تعد من أجمل قرى الجولان بموقعها وطبيعتها بعد عدوان عام ١٩٦٧ مع أكثر من ٢٤٠ قرية ومزرعة، وهجّر أهلها البالغ عددهم ١٣١ ألفاً بالقوة، بينما بقي ٧ آلاف في ٦ قرى هي مجدل شمس ومسعدة وبقعاثا وعين قنية والغجر وسحيتا، وقام لاحقاً بتهجير أهالي قرية سحيتا إلى مسعدة ودمرها وحولها إلى موقع عسكري.

أكدت أن سورية صديقة قديمة والعلاقات معها إستراتيجية

موسكو: روسيا ودول «التعاون الخليجي» تدعم الحل السياسي والبدء بإعادة الإعمار

جددت روسيا التأكيد على دعمها الحل السياسي «الشامل» للأزمة في سورية والبدء بإعادة إعمار ما دمره الإرهاب، مشددة على أن سورية صديقة قديمة ويجمعها معها تاريخ طويل من العلاقات الودية التقليدية وأن العلاقات معها اليوم «إستراتيجية وتتطور باستمرار».

وخلال مؤتمر صحفي في ختام الجولة السادسة للحوار الإستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في موسكو، قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إن روسيا «تدعم الحل السياسي الشامل في سورية والبدء بإعادة الإعمار».

وحسب وكالة «تاس» الروسية، أشار لافروف إلى الموقف الموحد للمشاركين في جلسة الحوار «تجاه دعم سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، ودعم حق السوريين في تقرير مستقبل دولتهم».

كما لفت وزير الخارجية الروسي إلى أن الأطراف المشاركة «أولت اهتماماً خاصاً بمهام تعزيز التسوية السياسية الشاملة وإعادة الإعمار»، وركزت على مسألة إقامة العلاقات بين سورية والدول المحيطة بها في المنطقة.

واعتبر لافروف أن عودة سورية إلى جامعة الدول العربية ومشاركتها في قمة جدة في ١٩ أيار الماضي، كان لها تأثير إيجابي على المناخ السياسي في جميع أنحاء الشرق الأوسط وقال: «من الواضح أن هذه الخطوة عززت المواقف الدولية لجميع الدول العربية، التي أظهرت القدرة على اتخاذ قرارات مهمة ومنسقة».

وأشار لافروف إلى الموقف الموحد للمشاركين في الحوار «تجاه دعم سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي سورية، ودعم حقوق السوريين في تقرير مستقبل دولتهم».

وقال لافروف: «لقد تحدثنا بالتفصيل عن الأوضاع في سورية وما حولها. لدينا موقف موحد يدعم سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضيها، ويدعم حق السوريين في تقرير مستقبل دولتهم».

على صعيد متصل، وصف سفير روسيا في لبنان إلكسندر روداكوف سورية بالصديقة القديمة لبلاده مؤكداً أن علاقات إستراتيجية تجمع البلدين وتتطور باستمرار.

ونقلت قناة «المنار» اللبنانية أمس، عن روداكوف قوله: إن «سورية صديقتنا القديمة، لدينا تاريخ طويل من العلاقات الودية التقليدية مع السوريين»، مضيفاً إن الأخيرة «بحثت عن بديل للكتل العسكرية الموالية للغرب، ووقّعت في عام ١٩٥٧ اتفاقية مع الاتحاد السوفييتي بشأن التعاون العسكري والاقتصادي»، متابعاً إن العلاقة اليوم «إستراتيجية وتتطور باستمرار».

وبشأن تعميق الشراكة مع تركيا التي تدعم المجموعات المسلحة في سورية، قال السفير الروسي «قد تكون هناك خلافات بين شركائنا، نحاول المساعدة في التغلب عليها بالوسائل السياسية والدبلوماسية السلمية».

وفي إشارة إلى تسوية الأزمة في سورية وصفقة الحبوب، قال روداكوف، «إنني على يقين بأن حوارنا السياسي الثنائي يستمر ويتطور، مع وجود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وسيتعمق تعاوننا التجاري والاقتصادي المفيد للجانبين، إضافة إلى التنسيق بشأن قضايا الساعة».

وكالات

مؤتمر صحفي في ختام الجولة السادسة للحوار الإستراتيجي بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في موسكو (أ ف ب)